

Distr.: General
21 August 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون
البند 76 من جدول الأعمال المؤقت*
تقرير المحكمة الجنائية الدولية

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمين العام

يقدمُ طي هذه المذكرة التقرير السنوي للمحكمة الجنائية الدولية عن أنشطتها في الفترة 2023/2022 إلى الجمعية العامة وفقاً للمادة 6 من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية والفقرة 31 من قرار الجمعية العامة 6/77.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/78/150

150923 120923 23-16116 (A)



تقرير المحكمة الجنائية الدولية عن أنشطتها في الفترة 2023/2022

موجز

يقدم هذا التقرير السنوي معلومات مستكملة عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية خلال واحدة من أنشط فتراتها منذ إنشائها. وقد سعت المحكمة، بالاعتماد على أدوات ونهج جديدة، إلى التصدي بفعالية لعبء العمل المرتفع للغاية الذي تواجهه في مختلف الحالات في شكل تحقيقات، وإجراءات تمهيدية، ومحاكمات واستئنافات، فضلا عن برامج التعويضات المخصصة للضحايا.

ومن بين التطورات الجديدة بالملاحظة التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تأكيد دائرة الاستئناف إدانة دومينيك أونغوين والحكم عليه بالسجن لمدة 25 عاما لارتكابه جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في شمال أوغندا بين 1 تموز/يوليه 2002 و 31 كانون الأول/ديسمبر 2005. والقضية الآن في مرحلة تعويض الضحايا.

وفيما يتعلق بالحالة في مالي، اختتم تقديم الأدلة في محاكمة الحسن آغ عبد العزيز آغ محمد آغ محمود، وتتداول الدائرة الابتدائية حاليا بشأن الحكم.

وفيما يتعلق بالحالة في دارفور، استمرت محاكمة علي محمد علي عبد الرحمن بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وهذه هي أول محاكمة تحدث أمام المحكمة بناء على إحالة من مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، استمرت محاكمة ألفريد يكاتوم وباتريس - إدوارد نغيسونا ومحاكمة محمد سعيد عبد الغني. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر عقد جلسة تأكيد التهم في قضية ماكسيم جيفروي إيلي موكوم غاواكا في 22 آب/أغسطس 2023.

وفيما يتعلق بالحالة في أوكرانيا، صدرت مذكرات توقيف بحق فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين وماريا أليكسييفنا لغوفا - بيلوفا بتهم ارتكاب جرائم حرب مزعومة تتمثل في الترحيل غير القانوني والنقل غير القانوني لسكان (أطفال) من المناطق المحتلة من أوكرانيا إلى الاتحاد الروسي.

واستأنف المدعي العام تحقيقاته في الحالات في أفغانستان وجمهورية فنزويلا البوليفارية والفلبين، عقب صدور قرارات قضائية بشأن الطعون في المقبولة المقدمة من الدول المعنية. وفيما يتعلق بالحالة في جورجيا والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، أعلن المدعي العام اختتام مرحلة التحقيق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام أيضا عمله فيما يتعلق بالحالات الأخرى التي تقع ضمن ولايته.

وظلت التعويضات المقدمة للضحايا تحتل مكانة بارزة في عمل المحكمة، حيث ينفذ الصندوق الاستئماني للضحايا وأمر بالتعويض في أربع قضايا. ويقوم الصندوق الاستئماني أيضا بتنفيذ برامج أخرى لصالح الضحايا فيما يتعلق بالحالات في أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجورجيا وكوت ديفوار وكينيا ومالي، يستفيد منها مباشرة ما يقرب من 17 000 فرد.

ولا تزال المحكمة ملتزمة التزاما قويا بمبدأ التحسين المستمر، بما في ذلك في سياق عملية الاستعراض التي أعلنت انطلاقتها جمعية الدول الأطراف في عام 2019 لتعزيز المحكمة، وعلى النحو المبين في الخطط الاستراتيجية للفترة 2023-2025 الخاصة بالمحكمة ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة

والصندوق الاستثماراني للضحايا، وفي استراتيجية المساواة بين الجنسين وثقافة مكان العمل التي أعلن انطلاقها في كانون الأول/ديسمبر 2022، بالإضافة إلى وثائق أخرى، مثل سياسة مكتب المدعي العام الجديدة بشأن جريمة الاضطهاد الجنساني.

والمحكمة ممتنة للدعم المقدم من الأمم المتحدة في جميع أنشطتها. فقد ظلت المحكمة تحظى بتعاون قيم للغاية بشأن طائفة واسعة من المسائل، قدمته الأمم المتحدة على أساس استرداد التكاليف، لا سيما المساعدة التشغيلية في الميدان. وظل تعاون الدول ومساعدتها ودعمها أساسيا بنفس القدر لعمليات المحكمة، لا سيما في وقت يواجه فيه عدد من المسؤولين المنتخبين في المحكمة تهديدات غير مقبولة بسبب اضطلاعهم بولايتهم.

ولم تنفذ بعدُ مذكرات توقيف علنية صادرة عن المحكمة ضد 16 فردا:

- (أ) جمهورية الكونغو الديمقراطية: سيلفستر موداكومورا، منذ عام 2012⁽¹⁾؛
- (ب) أوغندا: جوزيف كوني وفينسنت أوتّي، منذ عام 2005؛
- (ج) جمهورية أفريقيا الوسطى: محمد نور الدين آدم، منذ عام 2019؛
- (د) دارفور: أحمد هارون، منذ عام 2007؛ وعمر البشير، منذ عامي 2009 و 2010؛
وعبد الرحيم محمد حسين، منذ عام 2012؛ وعبد الله بنده، منذ عام 2014؛
- (هـ) كينيا: والتر باراسا، منذ عام 2013؛ وفيليب كيبكويش بيت، منذ عام 2015؛
- (و) ليبيا: سيف الإسلام القذافي، منذ عام 2011؛
- (ز) جورجيا: ميخائيل مايراموفيتش ميندزاييف وغاملت غوتشمازوف وديفيد جورجيفيتش ساناكوييف، منذ عام 2022؛
- (ح) أوكرانيا: فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين وماريا أليكسييفنا لفوفا - بيلوفا، منذ عام 2023.
- وتدعو المحكمة الدول الأطراف والجهات الأخرى إلى تقديم ما يلزم من تعاون ومساعدة من أجل إلقاء القبض عليهم وتسليمهم إلى المحكمة.

(أ) يقوم مكتب المدعي العام حاليا بالتحقق من صحة الإبلاغ عن وفاة سيلفستر موداكومورا (في عام 2019).

مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من 1 آب/أغسطس 2022 إلى 31 تموز/يوليه 2023، وفقا للمادة 6 من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية (انظر A/58/874 و A/58/874/Add.1⁽¹⁾).

أولا - آخر المستجدات فيما يتعلق بالأنشطة القضائية وأنشطة الادعاء

ألف - الحالات والقضايا

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدوائر 534 قرارا خطيا، بالإضافة إلى قرارات شفوية وقرارات بالبريد الإلكتروني. وتم عقد نحو 227 جلسة.

3 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك ما مجموعه الكلي 15 ألف ضحية في قضايا معروضة على المحكمة. وتلقت المحكمة أكثر من 8 900 استمارة جديدة لطلبات الضحايا، بما في ذلك 1 083 في قضية المهدي (تعويضات)، و 1 320 في قضية عبد الرحمن، وأكثر من 2 000 للحالة في أوكرانيا، وحوالي 600 في القضايا المتعلقة بالحالة الثانية في جمهورية فنزويلا البوليفارية وفي الغالبين ما مجموعه 2 341 استمارة تمثيل فيما يتعلق بالحالات في جمهورية فنزويلا البوليفارية وفي الغالبين للعمليات التي بدأت عملا بالمادة 18 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتلقت المحكمة معلومات متابعة لما مجموعه 1 300 طلب قائم.

1 - الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(أ) الإجراءات القضائية والتعويضات

المدعي العام ضد توماس لوبانغا ديبلو

4 - أبقىت الدائرة الابتدائية الثانية قيد نظرها خطط تنفيذ التعويضات الجماعية الرمزية والتعويضات الجماعية القائمة على الخدمات، وواصلت تلقي تقارير مرحلية من الصندوق الاستئماني للضحايا عملا بقرارات الدائرة المؤرخة 21 تشرين الأول/أكتوبر 2016 و 6 نيسان/أبريل 2017 و 7 شباط/فبراير 2019.

5 - وحتى الآن، اعتُبر 2 462 من المجددين الأطفال وأسرههم وغيرهم من الضحايا المتضررين بشكل غير مباشر مؤهلين للحصول على تعويضات؛ ويستفيد 872 مستفيدا حاليا من التعويضات القائمة على الخدمات في شكل علاج طبي وإعادة تأهيل نفسي ودعم اجتماعي واقتصادي.

6 - وفي إطار التعويضات الرمزية، بدأ الصندوق الاستئماني للضحايا تشييد مبنى سيستخدمه أفراد المجتمع المحلي للقيام بأنشطة جماعية. وحتى الآن، استكمل الصندوق الاستئماني حوالي 75 في المائة من إجمالي التزامات السيد لوبانغا عن تعويضات الضحايا، ولكن هناك فجوة تمويلية تبلغ حوالي 2,5 مليون دولار.

(1) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن أنشطة المحكمة على موقعها على شبكة الإنترنت: www.icc-cpi.int.

المدعي العام ضد جيرمين كاتانغا

7 - ظلت الدائرة الابتدائية الثانية تنتظر في تنفيذ أمر التعويض الصادر عنها في 24 آذار/مارس 2017، والذي منحت بموجبه تعويضات فردية وجماعية لـ 297 ضحية من ضحايا الهجوم على قرية بوغورو بمقاطعة إيتوري. وقد نفذت التعويضات الفردية تنفيذًا كاملاً، وأوشك تنفيذ التعويضات الجماعية على الانتهاء. ويعتزم الصندوق الاستئماني للضحايا إقامة احتفال بمناسبة انتهاء تنفيذ التعويضات.

المدعي العام ضد بوسكو نتاغندا

8 - ظلت الدائرة الابتدائية الثانية تنتظر في تنفيذ أمر التعويض الصادر عنها في 8 آذار/مارس 2021. وفي ضوء ما خلصت إليه الدائرة بشأن المسؤولية المشتركة التضامنية للسيد نتاغندا وشركائه الجناة، اعتمدت الدائرة، لأغراض التعويض في قضية نتاغندا، برامج التعويض التي أمر بها في قضية لوبانغا، فيما يتعلق بتداخل الضحايا والضرر في كلتا القضيتين.

9 - وفي 12 أيلول/سبتمبر 2022، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها بشأن الاستئنافين المقدمين من السيد نتاغندا وأحد الممثلين القانونيين للضحايا ضد أمر التعويض الصادر عن الدائرة الابتدائية الثانية في 8 آذار/مارس 2021، ونقضت الأمر جزئياً وأعدت المسألة إلى الدائرة الابتدائية الثانية.

10 - وفي 14 تموز/يوليه 2023، سلمت الدائرة الابتدائية الثانية إضافة إلى أمر التعويض، شملت، في جملة أمور، تقدير العدد التقريبي للضحايا المباشرين وغير المباشرين للجرائم المرتكبة ضد المجندين الأطفال (3 000)، وتقدير العدد التقريبي للضحايا المباشرين وغير المباشرين للهجمات (7 500)، وتقييم مسؤولية السيد نتاغندا عن التعويضات البالغة 31 300 000 دولار. وستبت الدائرة بعد ذلك في مشروع خطة الصندوق الاستئماني للضحايا لتنفيذ التعويضات الممنوحة في هذه القضية.

11 - وفي عام 2022، بدأ الصندوق الاستئماني للضحايا في تقديم تعويضات لـ 29 من المجندين الأطفال السابقين و 45 ضحية للهجمات صنفوا على أنهم ضحايا ذوو أولوية. وعقب إصدار الدائرة الابتدائية الثانية للإضافة إلى أمر التعويضات، تجري الاستعدادات حالياً لكي يقوم الصندوق الاستئماني بتعبئة الموارد والإعداد لتنفيذ برنامج التعويضات الكبير هذا.

(ب) التحقيقات

12 - في حزيران/يونيه 2023، زار المدعي العام جمهورية الكونغو الديمقراطية، واجتمع مع مسؤولين رفيعي المستوى وناجين ومجموعات متضررة ومنظمات من المجتمع المدني. ووقع مذكرة تفاهم مع رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية في 1 حزيران/يونيه 2023، حددت إطاراً جديداً للتعاون والتكامل. وفي أعقاب هذه الزيارة، عمق مكتب المدعي العام عمله مع السلطات في البلد وأصحاب المصلحة الآخرين لتشجيع اتخاذ إجراءات قضائية وطنية للتصدي للجرائم الخطيرة.

13 - وفي 18 أيار/مايو 2023، قدمت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إحالة ثانية إلى المدعي العام، تتعلق بجرائم بمقتضى نظام روما الأساسي يدعى ارتكابها في مقاطعة كيفو الشمالية اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2022. وسيجري المكتب تحقيقه الأولي ويحدد ما إذا كان ينبغي بدء تحقيق جديد.

2 - الحالة في بوروندي

الإجراءات القضائية

المدعي العام ضد دومينيك أونغوين

14 - في 15 كانون الأول/ديسمبر 2022، أصدرت دائرة الاستئناف حكماً نهائياً في جلسة علنية، أيد الأول قرار الإدانة الصادر عن الدائرة الابتدائية التاسعة في 4 شباط/فبراير 2021، وأيد الثاني، بالأغلبية، قرار العقوبة الصادر عن الدائرة الابتدائية التاسعة في 6 أيار/مايو 2021، والذي فرض عقوبة بالسجن لمدة 25 عاماً على السيد أونغوين.

15 - وفي 16 كانون الأول/ديسمبر 2022، أصدرت الدائرة الابتدائية التاسعة قراراً أوعزت فيه إلى قلم المحكمة بأن يستخرج من بين مجتمع إحصائي يبلغ 4 096 ضحية عيناً عشوائية لكن تمثيلية تتألف من 205 ضحايا، على غرار ما اتبعته الدائرة الابتدائية الثانية في قضية *نتاغاند* في مرحلة التعويضات. وفي 9 كانون الثاني/يناير 2023، قدم قلم المحكمة العينة، التي وافقت عليها لاحقاً الدائرة الابتدائية التاسعة باعتبارها ممثلة تمثيلاً كافياً للمجتمع الإحصائي للضحايا المحتملين.

المدعي العام ضد جوزيف كوني وفنسنت أوتي

16 - في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، طلب المدعي العام إلى الدائرة التمهيدية الثانية عقد جلسة استماع بشأن إقرار التهم الموجهة إلى السيد كوني (الذي صدر بحقه أمر توقيف في عام 2005) غيابياً، عملاً بالفقرة 2 (ب) من المادة 61 من نظام روما الأساسي. وفي 30 آذار/مارس 2023، قدم مكتب المستشار القانوني العام للضحايا ومكتب المحامي العام للدفاع ملاحظات.

17 - وفي 1 كانون الأول/ديسمبر 2022، رفضت الدائرة التمهيدية الثانية طلب المدعي العام إنهاء الإجراءات ضد السيد أوتي بسبب وفاته، على أساس عدم ثبوت مقتله المزعوم.

3 - الحالة الأولى في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى

(أ) الإجراءات القضائية

المدعي العام ضد ألفريد بيكاتوم وباتريس - إدوار نغايسون

18 - واصل الادعاء تقديم الأدلة، وبدأ ذلك في 15 آذار/مارس 2021. وحتى الآن، استمعت الدائرة إلى شهادات 72 شاهداً من مجموع 79 شاهداً استدعاهم الادعاء. وفي 29 أيار/مايو 2023، أوعزت الدائرة إلى الدفاع أن يبين بحلول 25 آب/أغسطس 2023 ما إذا كان ينوي تقديم أدلة. وإذا رد الدفاع بالإيجاب، فعليه استدعاء شاهده الأول في 11 كانون الأول/ديسمبر 2023.

المدعي العام ضد محمد سعيد عبد الغني

19 - بدأ الادعاء تقديم الأدلة في 26 أيلول/سبتمبر 2022. ومن المتوقع أن يستدعي 58 شاهداً للإدلاء بشهاداتهم وقد أُذّن له بأن يضيف إلى الأدلة الإفادات المسجلة السابقة لـ 24 شاهداً، عملاً بالفقرة 2 من المادة 68 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان الادعاء قد استدعى 16 شاهداً.

20 - ومنذ شباط/فبراير 2023، لم تكن هناك جلسات بسبب حالة السيد سعيد الصحية. وتقوم الدائرة الابتدائية السادسة حاليا برصد الحالة وتستأنف المحاكمة متى أمكن ذلك.

المدعي العام ضد ماكسيم جيفروي إيلي موكوم غاوكا

21 - لا تزال إجراءات تأكيد التهم جارية منذ تسليم السيد موكوم في 14 آذار/مارس 2022. وفي 19 كانون الأول/ديسمبر 2022، أكدت دائرة الاستئناف بالأغلبية قرار الدائرة التمهيدية الثانية بتتحيه المحامي الذي اختاره السيد موكوم بسبب عائق أمام التمثيل أو تضارب في المصالح.

22 - وفي 3 شباط/فبراير 2023، وعقب تعيين محام دائم للسيد موكوم، أجلت الدائرة التمهيدية الثانية إلى 22 آب/أغسطس 2023 بدء جلسة إقرار التهم، التي كان من المقرر مبدئياً أن تبدأ في 31 كانون الثاني/يناير 2023.

23 - وفي الفترة بين أيلول/سبتمبر 2022 وحزيران/يونيه 2023، عقدت الدائرة جلسيتين تحضيريتين وأصدرت عددا كبيرا من القرارات بشأن المسائل الإجرائية، تناولت على وجه الخصوص تمثيل الضحايا ومشاركتهم والإفصاح ومسائل ذات صلة. وفي 9 آذار/مارس 2023، قدم الادعاء الوثيقة التي تتضمن التهم.

24 - وفي 8 آذار/مارس 2023، رفضت الدائرة التمهيدية الثانية طلب السيد موكوم بالإفراج المؤقت، نظرا لعدم وجود دولة مستعدة لقبوله وتنفيذ أي شروط مناسبة للتخفيف من أي خطر لهروب. وفي 19 نيسان/أبريل 2023، أمرت الدائرة التمهيدية الثانية قلم المحكمة بمساعدة الدفاع في تحديد دولة تقبله.

(ب) التحقيقات

25 - في 16 كانون الأول/ديسمبر 2022، أعلن المدعي العام اختتام مرحلة التحقيق في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يتتبع مكتب المدعي العام حاليا خطوطا جديدة للتحقيق في المسؤولية الجنائية المزعومة لأشخاص آخرين أو فيما يتعلق بسلوك آخر في الحالة يتجاوز القضايا المعروضة على المحكمة. وواصل المكتب تعاونه مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، وتبادل المعلومات مع المحكمة الجنائية الخاصة في بانغي، وتناول المسائل موضع الاهتمام المشترك الرامية إلى سد ثغرة الإفلات من العقاب.

4 - الحالة في دارفور

(أ) الإجراءات القضائية

المدعي العام ضد علي محمد علي عبد الرحمن ("علي كوشيب")

26 - استمرت في عام 2022 محاكمة السيد عبد الرحمن، التي بدأت في 5 نيسان/أبريل 2022. واختتم الادعاء تقديمه للأدلة، حيث تم الاستماع إلى 56 شاهدا وقُدمت بيانات خطية لـ 25 شاهدا إضافيا وأكثر من 200 بند من بنود الأدلة. وفي 19 نيسان/أبريل 2023، رفضت الدائرة الابتدائية الأولى طلب الدفاع تبرئة موكله. وفي الفترة من 5 إلى 7 حزيران/يونيه، أدلى الممثلون القانونيون للضحايا ببياناتهم الافتتاحية واستدعوا شهودا وضحايا، ومثّل هؤلاء الشهود والضحايا أمام المحكمة. وفي 7 تموز/يوليه، وافقت الدائرة على طلب ثان من الدفاع بتأجيل بدء عرض حججه وأدلتها، المقرر الآن أن يبدأ عرضها في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

- 27 - وفي 28 حزيران/يونيه 2023، أكدت دائرة الاستئناف بالأغلبية قرار الدائرة الابتدائية الأولى الصادر في 17 شباط/فبراير 2023 الذي تعترف فيه بقبول مقطع فيديو للسيد عبد الرحمن كوسيلة إثبات.
- 28 - وفي 17 تموز/يوليه 2023، رفضت دائرة الاستئناف بالأغلبية طلب الدفاع إعادة النظر في حكم دائرة الاستئناف الصادر في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 الذي أيدت فيه قرار الدائرة التمهيدية الثانية المؤرخ 17 أيار/مايو 2021 رفض طعن الدفاع في الاختصاص المقدم في 15 آذار/مارس 2021.

(ب) التحقيقات

- 29 - بالإضافة إلى الحجج والأدلة المقدمة من مكتب المدعي العام في محاكمة السيد عبد الرحمن، واصل المكتب المضي قدماً في التحقيقات المتعلقة بالمشتببه فيهم الطلقاء، على الرغم من التعاون المحدود جداً من جانب السلطات السودانية. ولا يزال اندلاع القتال في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك دارفور، يشكل تحديات إضافية أمام تحقيقات المكتب.
- 30 - وفي 26 كانون الثاني/يناير و 13 تموز/يوليه 2023، وعملاً بقرار مجلس الأمن 1593 (2005)، أطلع المدعي العام مجلس الأمن على الحالة في دارفور، وعرض بالتفصيل التقدم المحرز في قضية السيد عبد الرحمن، وتناول الأعمال العدائية المسلحة التي سادت في السودان منذ نيسان/أبريل 2023، وبيّن التحديات الكبيرة التي واجهها مكتبه في تلقي التعاون من حكومة السودان. وأكد المدعي العام في الإحاطة التي قدمها في تموز/يوليه 2023 أنه بدأ التحقيقات فيما يتعلق بالحوادث التي وقعت في سياق الأعمال العدائية الحالية، وفقاً لولاية مكتبه عملاً بالقرار 1593 (2005).

5 - الحالة في كينيا

الإجراءات القضائية

المدعي العام ضد بول غيشيرو

- 31 - في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أنهت الدائرة الابتدائية الثالثة الإجراءات ضد السيد غيشيرو بعد تأكيد وفاته.

6 - الحالة في ليبيا

(أ) الإجراءات القضائية

- 32 - في 7 أيلول/سبتمبر 2022، أنهت الدائرة التمهيدية الأولى الإجراءات ضد السيد التهامي محمد خالد بعد أن قدم الادعاء إخطاراً بوفاة السيد التهامي وطالباً بسحب مذكرة التوقيف المؤرخة 2 آب/أغسطس 2022، مرفقاً بهما نسخة من شهادة وفاة صادرة عن السلطات الليبية.

(ب) التحقيقات

- 33 - واصل مكتب المدعي العام تنفيذ استراتيجيته للتحقيق عبر خطوط متعددة استناداً إلى تقييمه للتقدم المحرز في التحقيق فضلاً عن التحديات المستمرة. واطلع المكتب ببعثات إلى ليبيا وبلدان أخرى مع تعزيز التعاون والتواصل مع الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وفي 7 أيلول/سبتمبر

2022، أصبح المكتب عضوا رسميا في الفريق المشترك الذي يدعم التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين واللجئين في ليبيا. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، أُلقي القبض على اثنين من المشتبه فيهم الرئيسيين وتم تسليمهما إلى بلدان شريكة في الفريق المشترك في إطار عملية يدعمها المكتب.

34 - وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 و 11 أيار/مايو 2023، وعملا بقرار مجلس الأمن 1970 (2011)، أُطلع المدعي العام المجلس على الحالة في ليبيا، موضحا بالتفصيل التقدم المحرز نتيجة لنهج مكتبه الجديد إزاء الحالة. وكانت الإحاطة التي قدمها المدعي العام في 9 تشرين الثاني/نوفمبر هي المرة الأولى التي يقدم فيها إحاطة إلى المجلس من ليبيا. وعقدت الإحاطة افتراضيا بينما كان المدعي العام في زيارة رسمية إلى أجزاء مختلفة من البلد بهدف تعزيز التواصل مع كل من السلطات الليبية ومجموعات الضحايا.

7 - الحالة في كوت ديفوار

التحقيقات

35 - واصل مكتب المدعي العام جهوده لضمان تعاون السلطات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة للمساعدة في تسريع التحقيقات الجارية في الجرائم المزعوم ارتكابها بين كانون الأول/ديسمبر 2010 وحزيران/يونيه 2011 في سياق العنف الذي أعقب الانتخابات.

8 - الحالة في مالي

(أ) الإجراءات القضائية والتعويضات

المدعي العام ضد أحمد الفقي المهدي

36 - ظلت الدائرة الابتدائية الثامنة تنظر في تنفيذ أمر التعويض الصادر عنها في 17 آب/أغسطس 2017، والذي حُكم بموجبه بمنح تعويضات فردية وجماعية ورمزية لسكان تمبكتو.

37 - وقدم الصندوق الاستئماني للضحايا تعويضات فردية إلى 1 450 من ضحايا الهجمات على المباني الدينية والتاريخية التي نفذت في حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2012. وفي عام 2022، بدأ الصندوق الاستئماني بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لتقديم منح جماعية لترميم التراث الثقافي في تمبكتو. وتغطي المنح إقامة احتفالات تعالج الضرر المعنوي الذي لحق بالمجتمع وبناء مرفق للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية لمعالجة الأضرار التي لحقت بالاقتصاد نتيجة تدمير التراث الثقافي للمجتمع.

المدعي العام ضد الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود

38 - اختتم الدفاع تقديم الأدلة في 6 شباط/فبراير 2023، وأعلنت الدائرة الابتدائية العاشرة في وقت لاحق إغلاق باب تقديم الأدلة. واستمعت الدائرة إجمالا إلى شهادة 76 شاهدا داخل المحكمة وتلقت أدلة 31 شاهدا، عملا بالفقرة 2 من القاعدة 68 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة. وقدمت البيانات الختامية في الفترة من 23 إلى 25 أيار/مايو 2023. وتتداول الدائرة حاليا بشأن الحكم الذي ستصدره.

(ب) التحقيقات

39 - واصل مكتب المدعي العام أنشطته المتصلة بهذه الحالة، بما في ذلك تلك المتعلقة بقضية الحسن، ورسد التطورات والحوادث المستجدة على أرض الواقع، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالجرائم الفظيعة. ويسعى المكتب إلى استكشاف المزيد من الخيارات لتعزيز أثر أنشطته فيما يتعلق بالحالة في مالي، بطرق منها تطوير أوجه التآزر مع نظام العدالة الوطني لمالي وغيره من الشركاء في إطار من التكامل.

9 - الحالة في جورجيا

التحقيقات

40 - في 16 كانون الأول/ديسمبر 2022، أعلن المدعي العام اختتام مرحلة التحقيق في الحالة في جورجيا. ولن يتتبع مكتب المدعي العام خطوطا جديدة للتحقيق في المسؤولية الجنائية المزعومة لأشخاص آخرين أو فيما يتعلق بسلوك آخر في الحالة يتجاوز القضية المعروضة على المحكمة. وركز المكتب جهوده على ضمان الاستعداد للمحاكمة فيما يتعلق بأوامر التوقيف القائمة وعلى الحفاظ على أدلة الشهود، بما في ذلك وفقا للمادة 56 من نظام روما الأساسي. ويرصد المكتب أيضا التطورات في سياق تعقب المشتبه فيهم.

10 - الحالة في بوروندي

التحقيقات

41 - واصل مكتب المدعي العام تحقيقاته، وقام ببعثات إلى عدد من البلدان. وتقدم التحقيق بإطراد عقب التحليل الشامل الذي أجره المكتب للأدلة التي جمعت منذ بدء التحقيق واستفاد من تعاون الدول وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

11 - الحالة في أفغانستان

(أ) الإجراءات القضائية

42 - في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أذنت الدائرة التمهيدية الثانية للدعاء باستئناف تحقيقه في الحالة في أفغانستان، عملا بالفقرة 2 من المادة 18 من نظام روما الأساسي. وخلصت الدائرة، في جملة أمور، إلى أن المعلومات المقدمة لا تبين أن أفغانستان قد حققت في الجرائم المزعومة أو أنها تحقق فيها بطريقة تغطي النطاق الكامل للتحقيق الذي كان يعترض الادعاء القيام به وتبرر حتى الإحالة الجزئية.

43 - وفي 4 نيسان/أبريل 2023، أصدرت دائرة الاستئناف حكما بتعديل قرار الدائرة التمهيدية الثانية المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022 من أجل مواعيمته مع نطاق تحقيق المدعي العام فيما يتعلق بالجرائم المدعى ارتكابها على أراضي أفغانستان في الفترة منذ 1 أيار/مايو 2003، فضلا عن الجرائم المزعومة الأخرى التي لها صلة بالنزاع المسلح في أفغانستان وترتبط ارتباطا كافيا بالحالة والتي ارتكبت على أراضي دول أطراف أخرى في الفترة منذ 1 تموز/يوليه 2002، على النحو الذي سبق أن قرره دائرة الاستئناف في حكمها المؤرخ 5 آذار/مارس 2020.

(ب) التحقيقات

44 - عقب الإذن الذي منحتة الدائرة التمهيدية في تشرين الأول/أكتوبر 2022، استأنف مكتب المدعي العام أنشطة التحقيق، حيث ركز على تحديد الشهود واستجوابهم، وجمع الأدلة المستندية ذات الصلة، وتحديد الحوادث التمثيلية وتحليلها، وزيادة صقل فرضيات القضية. وعمل المكتب كذلك على حفز التعاون من جانب الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

12 - الحالة في بنغلاديش/ميانمار

التحقيقات

45 - واصل مكتب المدعي العام تحقيقاته، وقام ببعثات منتظمة، وجمع الأدلة وتحليلها، واضطلع بمبادرات تهدف إلى تعزيز التواصل والتعاون مع الشركاء في المنطقة. وشمل التحقيق في هذه الحالة إجراء مقابلات مع شهود في بنغلاديش، بالاعتماد على الوجود شبه الدائم للمحققين في البلد. وعمل المكتب مع الوزارات الحكومية في بنغلاديش والدبلوماسيين وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لطالب المساعدة من هذه الجهات وإبلاغها بالتطورات. وأجرى المدعي العام زيارة رسمية إلى بنغلاديش في الفترة من 3 إلى 7 تموز/يوليه 2023، حيث التقى بالمجتمع المدني والناجين من طائفة الروهينغيا في كوكس بازار ومع مسؤولين رفيعي المستوى في دكا.

13 - الحالة في دولة فلسطين

التحقيقات

46 - واصل مكتب المدعي العام تحقيقاته وفقا لولايته المستقلة وبطريقة تكفل الحفاظ على نزاهة العملية وسلامة وأمن جميع المعنيين. ويشمل التحقيق سلوكا قد يرقى إلى جرائم بموجب نظام روما الأساسي ظل يُرتكب منذ 13 حزيران/يونيه 2014 في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وواصل المكتب جمع وحفظ وتحليل المعلومات والرسائل والأدلة الواردة من أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ومصادر وطنية ودولية شتى.

14 - الحالة في الفلبين

(أ) الإجراءات القضائية

47 - في 26 كانون الثاني/يناير 2023، أذنت الدائرة التمهيدية الأولى للدعاء باستئناف تحقيقاته، عملا بالفقرة 2 من المادة 18 من نظام روما الأساسي. وقررت الدائرة أن المبادرات والإجراءات المحلية التي اعتمدت عليها الفلبين لا ترقى إلى خطوات التحقيق الملموسة والمحددة والتقدمية المتخذة لغرض مباشرة إجراءات جنائية، بطريقة تحاكي بما فيه الكفاية التحقيق الذي تجرته المحكمة الجنائية الدولية على النحو الذي أذنت به الدائرة في قرارها المؤرخ 15 أيلول/سبتمبر 2021 بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي.

48 - وفي 21 آذار/مارس 2023، أصدرت دائرة الاستئناف قرارا بشأن إشراك الضحايا في الاستئناف المقدم من الفلبين ضد قرار الدائرة التمهيدية الأولى المؤرخ 26 كانون الثاني/يناير 2023، وبناء على طلب

من مكتب المستشار القانوني العام للضحايا. وفي 27 آذار/مارس 2023، رفضت دائرة الاستئناف طلب الفلبين وقف تنفيذ القرار.

49 - وفي 18 تموز/يوليه 2023، أكدت دائرة الاستئناف بالأغلبية قرار الدائرة التمهيدية الأولى الصادر في 26 كانون الثاني/يناير 2023.

(ب) التحقيقات

50 - عقب قرار الدائرة التمهيدية الأولى الصادر في 26 كانون الثاني/يناير 2023، استأنف مكتب المدعي العام أنشطته في مجالي التخطيط والتحقيق، بينما انخرط في الوقت نفسه في التقاضي أمام الدائرة عقب الاستئناف الذي قدمته سلطات الفلبين.

15 - الحالة الأولى في جمهورية فنزويلا البوليفارية

(أ) الإجراءات القضائية

51 - في 27 حزيران/يونيه 2023، أذنت الدائرة التمهيدية الأولى للادعاء باستئناف تحقيقه في الحالة الأولى في جمهورية فنزويلا البوليفارية عملاً بالفقرة 2 من المادة 18 من نظام روما الأساسي. وقررت الدائرة أنه لئن كانت الدولة تتخذ بعض خطوات التحقيق، فإن إجراءاتها الجنائية لم تحاك بما فيه الكفاية نطاق التحقيق الذي كان الادعاء يعترف القيام به لأنها لم تغط الادعاءات الوقائعية الكامنة وراء العناصر السياقية للجرائم ضد الإنسانية، وكانت تحقيقاتها المحلية تبدو محدودة إذ ركزت عموماً على الجناة المباشرين وذوي الرتب الدنيا ولم تعالج بما فيه الكفاية أشكال الإجمام التي كان يعترف الادعاء التحقيق فيها.

52 - وفي 12 تموز/يوليه 2023، مددت دائرة الاستئناف، في الاستئناف المقدم من جمهورية فنزويلا البوليفارية ضد قرار الدائرة التمهيدية الأولى الصادر في 27 حزيران/يونيه 2023، الموعد النهائي لإيداع مذكرة الاستئناف حتى 14 آب/أغسطس 2023.

(ب) التحقيقات

53 - واصل مكتب المدعي العام العمل مع السلطات الفنزويلية في إطار مذكرة التفاهم التي وقّعها المكتب وحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 لتعزيز التعاون والتكامل. وفي حزيران/يونيه 2023، أجرى المدعي العام زيارة رسمية ثالثة إلى البلد حيث وقع مذكرة تفاهم ثانية تحدد، من بين أمور أخرى، الإطار القانوني والتشغيلي لإنشاء مكتب قطري لمكتبه.

54 - وعقب صدور حكم الدائرة التمهيدية الأولى في 27 حزيران/يونيه 2023، استأنف مكتب المدعي العام أنشطته في مجالي التخطيط والتحقيق مع استمرار التزامه بأحكام وروح مذكرتي التفاهم المذكورتين أعلاه.

16 - الحالة في أوكرانيا

(أ) الإجراءات القضائية

55 - في 17 آذار/مارس 2023، أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية مذكرتي توقيف بحق فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين وماريا أليكسييفنا لفوفا - بيلوفا بتهمة ارتكاب جرائم حرب مزعومة تتمثل في الترحيل

غير القانوني والنقل غير القانوني لسكان (أطفال) من المناطق المحتلة من أوكرانيا إلى الاتحاد الروسي، بموجب الفقرة 2 (أ) '7' من المادة 8، والفقرة 2 (ب) '8' من المادة 8، من نظام روما الأساسي. ويزعم أن الجرائم ارتكبت في الأراضي الأوكرانية المحتلة اعتباراً من 24 شباط/فبراير 2022 على الأقل.

(ب) التحقيقات

56 - واصل مكتب المدعي العام تحقيقاته خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث عمل بنشاط وحافظ على وجود شبه دائم على الأرض في أوكرانيا والمنطقة. وانخرط المكتب في جهود التعاون والتنسيق مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المحليين والدوليين، بما في ذلك الدول الأطراف، ولا سيما في سياق فريق التحقيق المشترك المنشأ برعاية وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية، ومنظمات دولية وإقليمية. وعقب إصدار المحكمة لمذكرتي التوقيف، واصل المكتب تطوير خطوط تحقيق متعددة ومتراصة، مستفيداً من التعاون مع مكتب المدعي العام الأوكراني والسلطات المحلية الأخرى. وعمل قلم المحكمة ومكتب المدعي العام مع السلطات الأوكرانية لإنشاء مكتب قطري للمحكمة في أوكرانيا على أساس اتفاق موقع بين المحكمة وأوكرانيا في 23 آذار/مارس 2023.

باء - التحقيقات الأولية

57 - في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان مكتب المدعي العام يجري ثلاثة تحقيقات أولية تتعلق بالحالات التالية: نيجيريا، والحالة الثانية في فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والحالة الثانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتم الانتهاء من التحقيق الأولي للحالة في نيجيريا، وعمل المكتب مع السلطات المحلية بشأن الخطوات الفورية التالية التي يتعين اتخاذها. وكان التحقيق الأولي في الحالة الثانية في جمهورية فنزويلا البوليفارية في مرحلة متقدمة من التحليل. وفيما يتعلق بالحالة الثانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيجري المكتب تحقيقاً أولياً لكي يقيم، كمسألة أولية، ما إذا كان نطاق الحالة مرتبطاً بما فيه الكفاية بنطاق الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحيث يشكلان حالة واحدة.

58 - وواصل المكتب استعراض سياسته المتعلقة بالتحقيقات الأولية وبذل الجهود لتحقيق المستوى الأمثل لعملياته الداخلية وتعزيز أوجه التآزر بين التحقيقات الأولية والتحقيقات العادية، التي أصبحت الآن مندمجة تماماً، وفقاً للهيكل التنظيمي للمكتب.

جيم - الحالات الأخرى

59 - في حزيران/يونيه 2023، أجرى المدعي العام زيارة رسمية ثانية إلى كولومبيا، لتلقي معلومات مباشرة عن جهود تحقيق المساءلة التي تبذلها السلطات حالياً ومواصلة الجهود لضمان التنفيذ الفعال لاتفاق التعاون الذي وقعه مكتب المدعي العام وحكومة كولومبيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم التوقيع على خطة عمل بين مكتب المدعي العام وحكومة كولومبيا لتيسير التنفيذ المعزز لاتفاق التعاون ولخطة عمل تكميلية مع الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، مما سيسير، في جملة أمور، تقديم الدعم في الأجل القريب فيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم الجنسية والجسدية ومقاضاة مرتكبيها.

60 - وفيما يتعلق بغيينيا، قام المدعي العام بزيارة إلى كوناكري في نهاية أيلول/سبتمبر 2022، في إطار مواصلة عمله الموسع والبناء مع السلطات الغينية. وبمناسبة الزيارة وبدء المحاكمة المحلية المتصلة بأحداث

28 أيلول/سبتمبر 2009 في كوناكري، وقع المدعي العام ورئيس المرحلة الانتقالية مذكرة تفاهم تهدف إلى دعم مبدأ التكامل وتعزيز التعاون في المستقبل سعياً إلى تحقيق العدالة. وعلى هذا الأساس، قرر المدعي العام إنهاء التحقيق الأولي في غينيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام العمل مع السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة المعنيين في سياق تنفيذ مذكرة التفاهم.

ثانياً - التعاون الدولي

ألف - التعاون مع الأمم المتحدة

1 - التعاون العام مع مقر الأمم المتحدة والكيانات الموجودة في الميدان

61 - ظلت المحكمة تتلقى تعاوناً ودعمًا حاسمين من الأمم المتحدة وقيادتها العليا، تمشياً مع اتفاق العلاقة لعام 2004.

62 - وأعرب المسؤولون الرئيسيون في المحكمة عن تقديرهم للاجتماعات الثنائية البناءة التي عقدت طوال الفترة المشمولة بالتقرير مع مسؤولي الأمم المتحدة، بمن فيهم وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة، ووكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، ووكيل الأمين العام للشؤون السلامة والأمن، ووكيلة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وعدة مستشارين خاصين وممثلين خاصين للأمين العام. وكان الهدف من الاجتماعات هو تعزيز مواصفات التعاون القائمة وتوضيحها وبدء مناقشات بشأن مجالات جديدة للتعاون.

63 - وتقدر المحكمة الدور المهم الذي يؤديه وكيل الأمين العام للشؤون القانونية بوصفه حلقة الوصل بين المحكمة والأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بإحالة طلبات التعاون القضائي وتنسيقها. وواصلت المحكمة توفير التمويل إلى الأمم المتحدة لوظيفة برتبة ف-3 في مكتب الشؤون القانونية للتعامل مع طلبات المساعدة والتعاون المقدمة من المحكمة، مع ضمان الاحترام الكامل للولايات المستقلة للمحكمة والأمم المتحدة. وواصلت المحكمة أيضاً سداد تكاليف التوظيف المرتبطة بوظيفة برتبة ف-2 من أجل دعم الزيادة الكبيرة في عبء العمل الناشئة عن طلبات المحكمة.

64 - وواصل مكتب الاتصال التابع للمحكمة لدى الأمم المتحدة تعزيز وتيسير التعاون بين المنظمتين، وتمثيل المحكمة في مختلف الاجتماعات، وإطلاع المحكمة على التطورات ذات الصلة في الأمم المتحدة، وتيسير ودعم الاجتماعات بين مسؤولي المنظمتين. وواصل مكتب الاتصال أيضاً العمل كنقطة اتصال رئيسية بين المحكمة والبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، ولا سيما البلدان التي ليس لها تمثيل في لاهاي.

65 - وواصلت المحكمة الاستفادة من تعاون مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة وإداراتها ومكاتبها، والمستشارين الخاصين والممثلين الخاصين للأمين العام، بمن فيهم الموجودون في الميدان، وفقاً لولايتهم وبموافقة الدول المضيفة. وتقدر المحكمة تقديراً كبيراً هذا التعاون الضروري للقيام بعملياتها. وقد اضطلعت مكاتب المحكمة الموجودة في أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجورجيا وكوت ديفوار ومالي بدور مهم عن طريق التواصل مع كيانات الأمم المتحدة في هذا الصدد. وسيكون هذا الدعم قيماً أيضاً حيث تقوم المحكمة حالياً بفتح مكاتب لها في عدد من البلدان الجديدة. وفي هذا السياق، حدث تطور مهم في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022، عندما وقعت المحكمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتفاقا إطاريا لتوفير خدمات الدعم، مما يسهل تقديم الدعم التشغيلي من البرنامج الإنمائي إلى المحكمة، بما في ذلك المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي في المناطق الجغرافية ذات الصلة.

66 - وظل قلم المحكمة يتلقى، مع التقدير، دعما من الأمم المتحدة لنشر موظفي المحكمة في كامل ربوع البلدان العديدة التي تعمل فيها. وفي هذا السياق، شهد عام 2023 طلبات مستمرة للحصول على الدعم التشغيلي المتعلق بالحالات في مواقع جغرافية مختلفة (وهي بنغلاديش وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكولومبيا وليبيا ومالي) ولدعم جهات فاعلة وجهات مشاركة عدة في الإجراءات القضائية (أفرقة الدفاع، ومكتب المدعي العام، والممثلون القانونيون للضحايا، وموظفو الصندوق الاستئماني للضحايا). وتلقى ما مجموعه 70 بعثة دعما من الأمم المتحدة. وتنتظر المحكمة حاليا في سبل بديلة لدعم عملياتها في مالي في ضوء إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

67 - وواصلت المحكمة التعاون مع المنظمات التي تطبق نظام الأمم المتحدة الموحد، من خلال المشاركة في اجتماعات مشتركة بين الوكالات بشأن إدارة المرافق، والسفر، والأمن. واستقادت المكاتب القطرية ومكتب الاتصال التابع للمحكمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك أيضا من التنسيق في المجالات التنظيمية والإدارية في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. واعتمدت المحكمة، بوصفها إحدى الجهات المشاركة في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، على الأمم المتحدة لتوفير خدمات من قبيل النقل، والاتصالات السمعية البصرية، والمساعدة الطبية، والإحاطات الأمنية، والتدريب الأمني، على أساس استرداد التكاليف. وواصلت المحكمة أيضا التفاعل مع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

68 - ومنذ عام 2019، أصبحت المحكمة منظمة مشاركة في الاتفاق المشترك بين المنظمات لنقل الموظفين أو انتدابهم أو إعارتهم فيما بين المنظمات التي تطبق نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان من موظفي المحكمة أربعة معارين وخمسة منتدبين لدى منظمات دولية أخرى، وستة منقولين إلى منظمات أخرى بموجب الاتفاق المشترك. ويوجد حاليا لدى المحكمة موظف معار وآخر منتدب من موظفي الأمم المتحدة. واستقبلت المحكمة أيضا ستة موظفين منقولين من منظمات دولية أخرى.

69 - وحضر كبير المستشارين القانونيين لقلم المحكمة ومدير أمانة جمعية الدول الأطراف اجتماعا لشبكة المستشارين القانونيين للأمم المتحدة في روما في الفترة من 15 إلى 17 أيار/مايو 2023.

2 - إدماج المحكمة الجنائية الدولية في منظومة الأمم المتحدة

70 - تقدر المحكمة تقديرا بالغا ما تعرب عنه القرارات والإعلانات والوثائق الأخرى التي تعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرهما من أجهزة الأمم المتحدة ولجانها وهيئاتها من دعم لأنشطتها. وتقدر المحكمة أيضا الفرص المتاحة لكبار مسؤوليها للمشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة بشأن المواضيع والحالات ذات الصلة بولايتها.

71 - وتقع على عاتق الهيئات القضائية الوطنية المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي ومقاضاة مرتكبيها. والمحكمة، إذ تضع ذلك في اعتبارها، تشجع على إدراج عناصر بناء القدرات في برامج الإصلاح القانوني والقضائي التي تدعمها الأمم المتحدة كجزء من مساعدتها

في مجال تطوير سيادة القانون، وذلك من قبيل إدماج الجرائم والمبادئ الواردة في نظام روما الأساسي في القانون الوطني، وإنشاء أو تعزيز العمليات الوطنية للتعاون مع المحكمة وتدريب المهنيين القانونيين على التحقيق في الجرائم الدولية وملاحقتها قضائياً، لا سيما في إطار التكليف بدعم مؤسسات العدالة والمؤسسات الإصلاحية في بيئات ما بعد النزاع. والمحكمة منفتحة على التعاون مع الأمم المتحدة في هذا السياق. فعلى سبيل المثال، عمل مكتبها القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى مع الأمم المتحدة على تعزيز العدالة بوصفها أساساً رئيسياً للسلام الدائم، بدعم من صندوق الأمين العام لبناء السلام.

72 - ودعمت المحكمة تنظيم المناسبة التي عقدتها جمعية الدول الأطراف في 17 تموز/يوليه 2023 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لنظام روما الأساسي ونسقت مع نقاط الاتصال المعنية بوسائل التواصل الاجتماعي التابعة للأمم المتحدة لتوسيع نطاق وصول المحتوى ذي الصلة، بما في ذلك مقطع فيديو خاص ومحتوى آخر يتعلّقان بالحملة الرقمية #MoreJustWorld. وبناء على طلب المحكمة، قامت كيانات الأمم المتحدة بالترويج لمعرض بعنوان "أواصر مشتركة: من مؤتمر روما إلى اليوم"، نُظِمَ بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لنظام روما الأساسي، وذلك بنشر صور فوتوغرافية ومواد ترويجية على منصات العالمية. وفي النصف الثاني من عام 2022، نسقت المحكمة مع الأمم المتحدة لمواصلة نشر تجارب الناجين من الجرائم الخطيرة المعروضة في معرضها للصور الفوتوغرافية المعنون "الحياة بعد الصراع"، الذي عرض في مقر الأمم المتحدة في تموز/يوليه 2022. وكما هو الحال في السنوات السابقة، احتفلت المحكمة بأيام الأمم المتحدة الدولية بنشر بيانات ومشورات على وسائل التواصل الاجتماعي وأتاحت هذا المحتوى، إلى جانب محتوى إضافي يتعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن السلام والعدالة، لجهات الاتصال التابعة للأمم المتحدة المعنية بوسائل التواصل الاجتماعي من أجل نشره على نطاق أوسع. كما كانت جهات الاتصال هذه تقدم المشورة إلى المحكمة بشأن تحديات وفرص التواصل كلما ظهرت. وتعرب المحكمة عن امتنانها للأمم المتحدة لما قدمته من دعم في مجال الاتصال.

3 - التعاون مع مجلس الأمن

73 - للمحكمة ومجلس الأمن أدوار مختلفة، لكن متكاملة، في التصدي لأخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي والتي يمكن أن ترزعزع السلام والأمن الدوليين. ويمكن أن تساعد سلطة المجلس في إحالة الحالات إلى المحكمة في تعزيز المساءلة في الحالات التي ربما ارتكبت فيها جرائم خطيرة، ولكن لا اختصاص للمحكمة بشأنها. ومن الأمثلة المحددة على ذلك محاكمة السيد عبد الرحمن، التي استمرت خلال الفترة المشمولة بالقرار وتمثل أول محاكمة تجري في المحكمة بناء على إحالة من المجلس.

74 - وعندما يقوم المجلس بإحالة قضية، تكون المتابعة الحثيثة ضرورية لكفالة التعاون، وخاصة فيما يتعلق بتوقيف الأفراد الذين أصدرت المحكمة بشأنهم مذكرات توقيف، وبتسليمهم. وفي أعقاب الإحالات المتعلقة بدارفور وليبيا، وجهت المحكمة إلى المجلس رسائل تخص ما مجموعه 16 حالة عدم تعاون خلصت إليها فيما يتعلق بإحدى الدول. ولم يرد المجلس على هذه الرسائل بشكل محدد.

75 - وكما ذكر أعلاه، تشكّل الإحاطة التي يقدمها المدعي العام مرتين في السنة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في كل من دارفور وليبيا فرصة لإبقاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة على علم بالتقدم المحرز والتحديات المصادفة فيما يتعلق بتحقيقات مكتبه وإبلاغهم بأهمية التعاون، فيما يتعلق بمذكرات التوقيف

التي لم تنفذ بعدُ وغيرها من الأمور. وفضلاً عن ذلك، قدم المدعي العام، في أيلول/سبتمبر 2022، إحاطة إلى المجلس فيما يتعلق بتطورات الحالة في أوكرانيا.

76 - وتعتقد المحكمة أنه يمكن، استناداً إلى التبادلات السابقة، زيادة تعزيز الحوار بين المحكمة ومجلس الأمن بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك، سواء المسائل المواضيعية أو الخاصة بالحالات، وذلك بغية تعزيز أوجه التآزر بين ولايتي الكيانين.

77 - وتعرب المحكمة عن امتنانها للدعم المقدم من مجلس الأمن، والذي تضطلع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي الأعضاء في المجلس حالياً بدور رئيسي في تأمينه. وقد استعاد مكتب المدعي العام من المباحثات الرسمية وغير الرسمية ومن الدعم القوي الذي أعرب عنه جزئياً في اللقاءات الإعلامية التي عقدت بعد الإحاطات التي حصل عليها المدعي العام من قبل نقاط اتصال المحكمة في المجلس باسم أعضاء المجلس الذين هم أيضاً دول أطراف. وتلقى رئيس قلم المحكمة أيضاً هذا الدعم خلال بعثته إلى نيويورك في حزيران/يونيه 2023.

78 - وفي 18 تموز/يوليه 2023، قدمت رئيسة جمعية الدول الأطراف والمديرة التنفيذية للصندوق الاستئماني للضحايا إحاطة إلى مجلس الأمن خلال اجتماع عُقد بصيغة آريا بعنوان "الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لنظام روما الأساسي: مساهمة المحكمة الجنائية الدولية في صون السلم والأمن الدوليين".

باء - التعاون مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى والمجتمع المدني والمساعدة المقدمة من هذه الجهات

79 - واصلت الدول تقديم مساعدة قيمة للغاية فيما يتعلق بالتحقيقات والملاحقات القضائية، بما في ذلك ما يتعلق بعمليات التوقيف، وتحديد الأصول واستعادتها، وتوفير الوثائق، وتيسير بعثات المحكمة في أراضيها.

80 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحال قلم المحكمة 536 طلباً للحصول على تأشيرات إلى الدول و 300 طلب رئيسي للتعاون إلى الدول الأطراف والدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى متابعة الطلبات التي لم تنفذ بعد بخلاف طلبات الدعم التشغيلي التي أرسلتها المكاتب القطرية.

81 - وواصل مكتب المدعي العام جهوده الرامية إلى تعزيز التعاون مع الشركاء، بطرق من بينها الإدماج المتزايد لاستخدام التكنولوجيا والإجراءات المستندة إلى المعلومات الاستخباراتية. وأحال المكتب 458 طلباً للمساعدة (بما في ذلك 125 إخطاراً ببعثات) إلى الدول الأطراف والدول غير الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من الكيانات العامة أو الخاصة، وتابع تنفيذ الطلبات التي لم تنفذ بعد. وتلقى المكتب أيضاً 22 طلباً وارداً للتعاون بموجب الفقرة 10 من المادة 93 من نظام روما الأساسي.

82 - وطلب قلم المحكمة، بالإضافة إلى إحالة طلباته هو والطلبات المقدمة منه نيابةً عن الدوائر، مساعدة الدول لدعم أنشطة التحقيق التي تضطلع بها أفرقة الدفاع، وذلك بطرق من بينها تمكينها من الوصول إلى الوثائق أو الشهود المحتملين، ولتيسير زيارات أسر المحتجزين إلى مركز الاحتجاز التابع للمحكمة عن طريق إصدار التأشيرات. وطلب إلى الدول أيضاً تقديم المساعدة فيما يتصل بالإجراءات المتعلقة بالتعويضات، بوسائل منها تحديد أماكن وجود الضحايا ودعم أنشطة الصندوق الاستئماني للضحايا. وكل أشكال المساعدة هذه هي محل تقدير، باعتبارها تسهم في كفاءة ونزاهة إجراءات المحكمة.

- 83 - وما زال توقيف وتسليم الأفراد الصادر بحقهم مذكرات توقيف عن المحكمة محفوفين بصعوبات كبيرة، كما يتضح من قائمة مذكرات التوقيف التي لم تنفذ بعد المذكورة في موجز هذا التقرير. وتكرر المحكمة تأكيد الأهمية التي توليها لإرشادات الأمين العام بشأن الاتصالات بالأشخاص الصادر بحقهم أوامر توقيف أو استدعاء عن المحكمة (A/67/828-S/2013/210).
- 84 - وواصلت المحكمة تشجيع الدول على إبرام اتفاقات تعاون معها فيما يتعلق بتغيير مكان الشهود المعرضين للخطر، وإنفاذ الأحكام القضائية، والإفراج المؤقت والنهائي عن المشتبه فيهم أو المتهمين. وأبرم اتفاق جديد مع بلجيكا بشأن الإفراج عن الأشخاص في 7 تموز/يوليه 2023.
- 85 - وواصل قلم المحكمة ومكتب المدعي العام الجهود الرامية إلى مواصلة تعزيز التعاون مع الشبكات الوطنية والإقليمية والدولية القضائية والمعنية بإنفاذ القانون دعماً لاحتياجات المحكمة، ومساعدة إجراءات المقاضاة الوطنية، عند الاقتضاء، وفقاً لمبدأ التكامل.
- 86 - وقد أسفرت هذه الجهود عن نتائج ملموسة، لا سيما تعزيز العلاقات بين مكتب المدعي العام والاتحاد الأفريقي عقب مشاركة المدعي العام في مؤتمري قمة الاتحاد الأفريقي الخامس والثلاثين والسادس والثلاثين في أديس أبابا. كما أدى حضور المدعي العام لمؤتمر القمة التاسع لرابطة الدول الكاريبية، الذي عقد في أيار/مايو 2023 في أنتيغوا، غواتيمالا، إلى تعزيز التعاون مع دول المنطقة.
- 87 - وواصل قلم المحكمة ومكتب المدعي العام أيضاً العمل معاً بشكل وثيق ضمن الفريق العامل المشترك بين الأجهزة المعني باستراتيجيات التوقيف لوضع وتنفيذ استراتيجيات لتيسير القبض على المشتبه فيهم، وإقامة شبكة من الشركاء لتعزيز تبادل المعلومات والتعاون في تحديد الأصول وتجديدها ومصادرتها.
- 88 - وفي 23 حزيران/يونيه 2023، نظم قلم المحكمة اجتماعاً في شكل هجين مع دول من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن اتفاقات التعاون الإطارية، بمشاركة ممثلين عن السفارات وخبراء من العواصم. وأخيراً، واصل قلم المحكمة جهوده للحصول على أموال كافية للصندوق الاستئماني الذي يعتمد عليه لتأمين زيارات عائلية للمحتجزين المعوزين. ونظمت المحكمة ست زيارات عائلية شارك فيها ما مجموعه 18 شخصاً (10 بالغين و 8 أطفال). وقدمت 6 دول تبرعات سخية للصندوق الاستئماني خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- 89 - واعتماداً على دعم مالي من المفوضية الأوروبية وغيرها من الجهات المانحة، نظمت المحكمة أكثر من 15 حلقة دراسية ومناسبة دعماً للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والتكامل والطابع الشمولي، بما في ذلك حلقة دراسية افتراضية ثانية رفيعة المستوى للقضاة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ونشاط تدريبي على حماية الشهود لضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع في أوكرانيا، وحلقة دراسية بشأن التعاون الوطني لجهات التنسيق من وزارات العدل في البلدان التي توجد فيها حالات خاضعة لاختصاص المحكمة ومنددى لاهاي الخامس لآسيا والمحيط الهادئ.
- 90 - وواصلت المحكمة تطوير تفاعلها وتعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية بوصفها جهات شريكة رئيسية في تشجيع التصديق العالمي على نظام روما الأساسي وتنفيذه على الصعيد الوطني تنفيذاً تاماً، ونشر الوعي بعمل المحكمة، وتعزيز التعاون، وتشجيع التمثيل الجغرافي الأوسع نطاقاً بين موظفي المحكمة.

91 - وتقدر المحكمة تقديرا كبيرا الأنشطة التي يضطلع بها الشركاء من المجتمع المدني لنشر الوعي بالمحكمة، والتشجيع على التصديق العالمي على نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذًا كاملاً، وهي تواصل المشاركة في تلك الأنشطة. وفي الفترة من 19 إلى 23 حزيران/يونيه 2023، عقدت المحكمة، في شكل هجين، اجتماع مائدة مستديرة سنوياً مع منظمات غير حكومية. وبالإضافة إلى ذلك، نظم مكتب المدعي العام اجتماعي مائدة مستديرة مواضيعيين بشأن الجرائم المرتكبة ضد الأطفال والمؤثرة عليهم والاضطهاد الجنساني مع منظمات من المجتمع المدني في البلدان التي توجد فيها حالات خاضعة لاختصاص المحكمة. وشملت اجتماعات المائدة المستديرة مناقشات للسياسة التي أطلقها مكتب المدعي العام مؤخراً بشأن جريمة الاضطهاد الجنساني، والتي تعزز الأساس الذي يمكن للمكتب أن يستند إليه في تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الجنسية والجنسانية.

ثالثاً - التطورات المؤسسية

ألف - المسائل المتعلقة بنظام روما الأساسي كمعاهدة

92 - قبلت دولتان تعديل المادة 8 من نظام روما الأساسي المعتمد في عام 2010 أو صدقتا عليه، مما زاد العدد الإجمالي للدول الأطراف التي قبلت التعديل أو صدقت عليه إلى 45 دولة. وقبلت دولتان التعديل المتعلق بجريمة العدوان أو صدقتا عليه، مما رفع العدد الإجمالي للدول الأطراف التي قبلت التعديل أو صدقت عليه إلى 45 دولة. وقبلت دولة واحدة التعديل الذي أدخل على المادة 124 أو صدقت عليه، مما رفع العدد الإجمالي للدول الأطراف التي قبلت التعديل أو صدقت عليه إلى 19 دولة. وقبلت 3 دول أو صدقت على تعديل المادة 8 المتعلق باستعمال الأسلحة التي تستخدم عوامل بيولوجية أو توكسينات، مما يرفع العدد الإجمالي للدول الأطراف التي قبلت التعديل أو صدقت عليه إلى 15 دولة. وقبلت 3 دول أو صدقت على التعديل المدخل على المادة 8 المتعلق باستخدام الأسلحة المصممة للإصابة بشظايا لا يمكن اكتشافها بالأشعة السينية، مما يرفع العدد الإجمالي للدول الأطراف التي قبلت أو صدقت على التعديل إلى 13 دولة. وقبلت 3 دول أو صدقت على تعديل المادة 8 المتعلق بأسلحة الليزر المسببة للعمى، مما زاد العدد الإجمالي للدول الأطراف التي قبلت التعديل أو صدقت عليه إلى 13 دولة. وقبلت 4 دول أو صدقت على تعديل المادة 8 المتعلق بتجويد السكان المدنيين، مما رفع العدد الإجمالي للدول الأطراف التي قبلت التعديل أو صدقت عليه إلى 12 دولة.

93 - وواصلت المحكمة الجهود الرامية إلى اجتذاب جميع الدول التي ليست ضمن الدول الأطراف في نظام روما الأساسي البالغ عددها 123 دولة للانضمام إلى المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

باء - الانتخابات

94 - في 10 شباط/فبراير 2023، انتخب قضاة المحكمة بالاقتراع السري أوزفالدو زافالا غيلر مسجلاً لمدة خمس سنوات بالأغلبية المطلقة. وبدأ السيد زافالا غيلر، وهو مواطن من إكوادور، فترة ولايته في 17 نيسان/أبريل 2023، خلفاً لببتر لويس.

جيم - الصندوق الاستثماري للضحايا

- 95 - كما هو موضح بالتفصيل في الفرع ثانيا أعلاه، واصل الصندوق الاستثماري للضحايا تنفيذ التعويضات التي أمرت بها المحكمة في أربع حالات، وشارك في إجراءات التعويض في قضية أونغوين.
- 96 - ونفذ الصندوق الاستثماري أيضا برامج أخرى لصالح الضحايا من خلال توفير العلاج الطبي، وإعادة التأهيل النفسي، والدعم الاجتماعي والاقتصادي، والتعليم، وأنشطة بناء السلام. ونفذت هذه البرامج لصالح الضحايا في الحالات القائمة في أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجورجيا وكوت ديفوار وكينيا ومالي، وكلها خاضعة لاختصاص المحكمة. وبدأت برامج المحكمة في جورجيا وكينيا في بداية عام 2023. واستفاد ما يقرب من 17 000 فرد بشكل مباشر من برامج التعويضات في عام 2022. وعمل الصندوق الاستثماري مع منظمات دولية ذات مقر محلي ومع منظمات محلية لتنفيذ أنشطة التعويضات.
- 97 - وقد شجعت الجمعية العامة في قرارها 6/77 المؤرخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 الدول على المساهمة في الصندوق الاستثماري للضحايا. وفي عام 2022، تلقى الصندوق الاستثماري أكثر من 3,8 مليون يورو من التبرعات من 32 دولة طرفا، مما مكنه من مواصلة أنشطته في عام 2023. ويهيب الصندوق الاستثماري بالجمعية العامة أن تواصل دعوة الدول والأفراد والكيانات إلى أن تقدم تبرعات لصالح الضحايا وأسرهم.
- 98 - وتماشيا مع تقرير استعراض الخبراء المستقلين لعام 2020، بدأ مجلس إدارة الصندوق الاستثماري مجموعة من الإصلاحات لتعزيز قدرة الصندوق الاستثماري للضحايا على جمع الأموال ونشر الوعي به وإدارة أمانته بشكل فعال، وتقود الصندوق مديرة تنفيذية جديدة منذ 1 أيار/مايو 2023، بعد عملية توظيفة تنافسية.

دال - إطلاق الخطط الاستراتيجية للفترة 2023-2025

- 99 - في 14 حزيران/يونيه 2023، أعلن انطلاق الخطط الاستراتيجية للفترة 2023-2025 لكل من المحكمة ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة والصندوق الاستثماري للضحايا، وهي المرة الأولى التي توضع فيها الخطط الاستراتيجية الأربع وتعتمد في وقت واحد، وهي خطط تتبّع كلها نفس الدورة التي مدتها ثلاث سنوات. وهذا يؤكد التزام المحكمة بـ "مبدأ المحكمة الواحدة" ويعزز علاقة المحكمة بالصندوق الاستثماري للضحايا من خلال تشجيع المزيد من التأزر مع التمسك باستقلال الأجهزة المشاركة في الإجراءات القضائية. وخلال عملية وضع الخطط الاستراتيجية، استفادت المحكمة من المدخلات التي قدمها موظفوها، فضلا عن الدول الأطراف ومنظمات المجتمع المدني.
- 100 - واستنادا إلى الإنجازات التي تحققت خلال الدورة الاستراتيجية السابقة ومع مراعاة توصيات استعراض الخبراء المستقلين، تهدف الخطط الاستراتيجية الأربع إلى إحراز مزيد من التقدم في الفترة 2023-2025. ومن شأن العمل بنظام مؤشرات الأداء الرئيسية والإطار الاستراتيجي أن يمكن المحكمة من أن تبين على نحو أفضل كيف يسهم أداء كل جهاز والصندوق الاستثماري للضحايا في تحقيق أهداف مشتركة وشاملة. وتؤكد الخطة الاستراتيجية للمحكمة من جديد تعهد المحكمة بالعمل بنزاهة وتعترف بالدور الحاسم لموظفي المحكمة في إنجاز مهمتها. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أطلقت المحكمة أيضا استراتيجية شاملة على نطاق المحكمة ككل بشأن المساواة بين الجنسين وثقافة مكان العمل، وهي الأولى من نوعها التي تعتمدها محكمة دولية.

101 - ومن خلال وضع الخطط الاستراتيجية، حددت المحكمة الموارد الإضافية الرئيسية اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأساسية، على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 التي أحالتها المحكمة مؤخرا إلى جمعية الدول الأطراف.

رابعاً - خاتمة

102 - شكلت الفترة المشمولة بالتقرير عاما نشطا بشكل خاص بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك الأنشطة الهامة في مراحل الإجراءات التمهيدية والابتدائية وإجراءات الاستئناف وفي تنفيذ التعويضات، فضلا عن التحقيقات العادية والأولية التي أجراها مكتب المدعي العام فيما يتعلق بالحالات في أربع قارات. ومن بين التطورات الملحوظة تأكيد قرار إدانة وإصدار حكم في استئناف؛ والانتهاج من تقديم الأدلة في محاكمة واحدة والتقدم المحرز في ثلاث محاكمات أخرى في قاعات المحكمة؛ وإصدار مذكرتي توقيف جديدتين؛ واختتام تحقيق أولي واحد. ونفذ الصندوق الاستئماني للضحايا تعويضات أمرت بها المحكمة للضحايا في أربع حالات، ونفذ مشاريع أخرى في عدة بلدان، استناد منها ما يقرب من 17 000 من الضحايا.

103 - وتسلم المحكمة مع الامتتان بالأشكال العديدة للمساعدة الهامة التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتعرب بنفس القدر عن تقديرها لتعاون الدول معها أثناء قيامها بأنشطتها الجارية في ميادين التحقيق والإدعاء والقضاء. وعلاوة على ذلك، تقدر المحكمة تقديرا كبيرا ببيانات الدعم الصريحة العديدة التي أعربت عنها الدول والجهات الفاعلة الدولية الأخرى في المحافل الرفيعة المستوى، مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويكتسي هذا الدعم أهمية خاصة في وقت يتعرض فيه مسؤولو المحكمة للهجوم بسبب اضطلاعهم بولاياتهم. وتتطلع المحكمة إلى زيادة تعزيز علاقاتها مع جميع الجهات صاحبة المصلحة في سياق سعيها إلى تحسين إقامة العدل في إطار ولايتها المحددة في نظام روما الأساسي.